الأمم المتحدة

A/C.5/55/SR.8

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
30 November 2000
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بارك هاي - يون (نائب الرئيس) ..... (جمهورية كوريا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-67317 (A)
0067317

في غياب السيد روزنتال (غواتيمالا)، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باري هاي – يون (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع) **(A/55/11)**

١ – **السيد هريرا** (المكسيك): أعرب عن القلق لعدم قيام دول أعضاء عدة بسداد اشتراكاتها المقررة، بالكامل وفي حينها ودون شروط.

٢ – وقال إن وفده يلاحظ بقلق الاتجاه إلى الإذن، بشكل يكاد أن يكون تلقائيا، بالإعفاء من أحكام المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة. وأضاف أن التوجه إلى الجمعية العامة بطلب إعفاء يبدو إجراء أبسط وأنجع من عرض الحالة على لجنة الاشتراكات للنظر فيها. فإجراءات من هذا القبيل ليس من شأنها إلا أن تضعف الآلية الوحيدة المنصوص عليها في الميثاق بغرض تشجيع الدول الأعضاء على أداء التزاماتها المالية للمنظمة. وقد حان الوقت لكي تناقش الجمعية العامة إمكانية إيجاد آلية مماثلة للمادة ١٩ تشجع على سداد المتأخرات.

٣ – ومضى يقول إنه لا يصح أن تعتمد الأمم المتحدة ماليا على دولة واحدة. ومن ثم فأي خفض للحد الأقصى سيكون خطوة في الاتجاه الصائب ولكن لا ينبغي في الوقت نفسه، أن تتحمل فئة قليلة من البلدان تحدد وفقا لمعايير سياسية، العبء المالي المترتب على خفض الحد الأقصى وأردف قائلا إنه في حالة إذا ما قررت الجمعية العامة خفض النصيب الأقصى المقرر فلا بد أن تستند في قرارها إلى المنهجية المعمول بها التي يراعى فيها مبدأ القدرة على الدفع. واستطرد قائلا إنه يتبين من تحليل مقارن لنتائج الاقتراحية ''دال'' و ''هاء'' الواردين في التقرير أن خفض النصيب الأقصى من ٢٥ في المائة إلى ٢١ في المائة لن يؤثر على الأنصبة المقررة لـ ٧١ دولة من الدول الأعضاء.

٤ – **السيد توماس** (موزامبيق): أيد البيان المدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن قادة العالم تعهدوا خلال مؤتمر قمة الألفية بكفالة تزويد المنظمة في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به، بما يلزمها من موارد لأداء ولايتها. وجدول الأنصبة المقررة يشكل الخطوة الأولى في هذا الصدد. وأضاف أن توافق الآراء حول منهجية تقرير جدول الأنصبة لم يكن أبدا بالأمر اليسير. إلا أن ثمة عنصرا رئيسيا في المنهجية يحظى حتى الآن بتوافق في الآراء بين الدول الأعضاء، ألا وهو عنصر القدرة على الدفع.

٥ – واستطرد قائلا إن جميع الدول الأعضاء منوط بها التزام قانوني بسداد أنصبتها في نفقات الأمم المتحدة. ومن ثم أعرب عن تأييد وفده لتطبيق المادة ١٩ من الميثاق بصورة صارمة بيد أنه أبدى تفهمه للحالة العصيبة التي تجتازها بعض البلدان النامية المستحق عليها متأخرات. وحث الجمعية العامة على إعفاء تلك الدول من الجزاءات بموجب المادة المذكورة. وقال إن أي إعادة نظر في جدول الأنصبة المقررة لا ينبغي أن تسفر عن تحميل البلدان النامية مزيدا من الأعباء المالية، بينما هي تجد صعوبة شديدة في سداد أنصبتها المقررة. وأضاف أنه فيما يتعلق بأقل البلدان نموا يقترح وفده أن يظل الحد الأدنى بنسبة ٠,٠٠١ في المائة وألا يتجاوز الحد الأقصى للأنصبة المعدل الراهن وقدره ٠,٠١.

٦ – وقال إنه ينبغي معالجة مسألة الحد الأقصى بعناية حيث أن وجود الحد الأقصى في حد ذاته يعد خروجا عن مبدأ القدرة على الدفع. وأضاف أن من المفروض في جدول الأنصبة المقررة أن يكفل سداد كل من الدول الأعضاء لنصيبها العادل في نفقات المنظمة.

٧ - **السيد غالوسكا** (الجمهورية التشيكية): قال إن وفده يؤيد البيان المدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. وأضاف أن وجود جدول أنصبة قوامه الإنصاف إنما هو أمر يشكل ركنا أساسيا من أركان السلامة المالية للمنظمة. وأردف قائلا إنه تبعا لذلك يؤيد وفده المبدأين الأساسيين لتعديل منهجية الجدول، ألا وهما، تحديد القدرة الحقيقية على الدفع، استنادا قدر الإمكان إلى الحالة الاقتصادية السائدة في الدول. واتباع أساليب تتسم بالبساطة والشفافية في وضع الجدول بما تنتفي معه أي تشوهات مفرطة.

٨ - **السيد زاهد** (المغرب): قال إنه منذ إنشاء المنظمة والأساس المتفق على الاستناد إليه في تقرير نصيب بلد ما هو متوسط ناتجه القومي الإجمالي على امتداد عدة أعوام مع إجراء تعديلات تبعا لتطور الحالة الاقتصادية لذلك البلد. وأضاف أن جميع الجوانب الأخرى من المسألة تنطوي على صعوبات بالنسبة للجنة الاشتراكات والدول الأعضاء. ومضى يقول إنه لا بد من مراعاة القدرة على الدفع وبخاصة في حالة البلدان النامية التي لديها احتياجات إنمائية هائلة وعليها أن تتصدى لضغوط من قبيل الديون الخارجية ومشاكل العملة وتذبذب أسعار السلع الأساسية.

٩ - وفيما يتعلق بالحد الأدنى، قال إن ثمة توافق عام في الآراء على وجوب أن يكون للبلدان التي تشهد صعوبات جمة ولا سيما في أفريقيا، وضع خاص. واستطرد قائلا إنه لا ينبغي تغيير الحد الأدنى لأن أي زيادة في معدلات أنصبة أقل البلدان نموا ستكون شديدة الوطأة على اقتصاداتها. ومضى يقول إنه لطالما تقرر الحد الأقصى وفقا لمعايير سياسية أكثر منها تقنية، وينبغي إخضاع مسألة الحد الأقصى لمناقشة صريحة في إطار مشاورات غير رسمية تراعى فيها آراء جميع الدول المعنية. على أنه يتعين في المقام الأول ألا يؤثر أي تغيير في الحد الأقصى على معدلات أنصبة البلدان النامية.

١٠ - **السيد مابيلانغان** (الفلبين): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فكرر تأكيد الالتزام القانوني للدول الأعضاء بسداد اشتراكاتها المقررة كاملة وفي حينها. وقال إنه على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تشهدها بلدان الرابطة فهي تجتهد لدفع أنصبتها بالكامل تعبيرا عن التزامها حيال المنظمة.

١١ - وفيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة، قال إن مبدأ القدرة على الدفع ينبغي أن يظل هو المعيار الأساسي لقسمة النفقات بين الدول الأعضاء. وأضاف أن بلدان الرابطة تؤيد أيضا، توصية لجنة الاشتراكات بمواصلة استخدام الناتج القومي الإجمالي في حساب الجدول. أما عن أسعار التحويل فقال إن تلك البلدان تؤيد التوصية القائلة باستخدام أسعار الصرف السائدة في السوق إلا في الحالات التي يمكن أن يؤدي فيها ذلك إلى تذبذبات أو تشوهات مفرطة في دخل إحدى الدول الأعضاء.

١٢ - ومضى يقول إن فترة الأساس الإحصائي ينبغي أن تعكس قدرة أي بلد على الدفع بصورة حقيقية. وأضاف أن فترة أساس قدرها ستة أعوام تعد فترة معقولة ومن المفروض أن تحظى بتوافق آراء اللجنة. واستطرد قائلا إنه لا بد من الإبقاء في أي منهجية على التسهيلات المقدمة للبلدان النامية التي لديها ديون خارجية والمنخفض فيها نصيب الفرد من الدخل. وذكر أنه فيما يتعلق بأقل البلدان نموا، تؤيد الرابطة إبقاء الحد الأدنى عند نسبة ٠,٠٠١ في المائة والحد الأقصى عند نسبة ٠,٠١ في المائة وترى أن أي تغيير في الحد الأقصى لا ينبغي أن يسفر عن زيادة الأنصبة المقررة على البلدان النامية.

١٣ - وقال إن إعادة حساب جدول الأنصبة سنويا أمر من شأنه أن يؤدي إلى نوع من عدم الاستقرار ولا بد من العدول عنه. وأعرب عن تأييد الرابطة لرأي بعض أعضاء

لجنة الاشتراكات بشأن الحاجة إلى إجراء التعديلات المناسبة في حالة زيادة المعدلات المتوقعة بنسبة ٥٠ في المائة أو أكثر (A/55/11، الفقرة ٩٨).

١٤ - **السيد درويش** (مصر): أيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل جنوب أفريقيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز وأكد أهمية قيام الدول الأعضاء المدينة بمتأخرات بسداد أنصبتها المقررة بالكامل في إطار جدول زمني محدد حتى تستطيع الأمم المتحدة أداء واجباتها. وأعرب عن أسفه لعدم تمكن لجنة الاشتراكات من الاتفاق على عناصر منهجية جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ مما من شأنه أن يؤدي إلى تعقيد إمكانية التوصل إلى اتفاق في ضوء البدائل الشديدة التباين الواردة في قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٣٧ دال.

١٥ - وقال إن وفد مصر سيسعى إلى اعتماد جدول أنصبة أكثر عدلا وإنصافا وتعبيرا عن الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية يأخذ في الاعتبار اتساع الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة وتأثير عبء الديون على اقتصاداتها والآثار السلبية للعولمة. وفيما يتعلق بالحد الأقصى البالغ ٢٥ في المائة، قال إنه ولئن كان من الخطأ الاعتماد في جانب كبير من تمويل الميزانية على دولة أو دولتين فإن أي تخفيض في عناصر منهجية جدول الأنصبة يجب أن تتحمله الدول المساهمة الرئيسية وينبغي ألا يؤثر سلبا على البلدان النامية. ومضى يقول إن الدول الأعضاء غير المدينة بمتأخرات يجب أن تمنح الأولوية في تسديد مستحقاتها المتصلة بحفظ السلام ليكون ذلك بمثابة حافز لها على دفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. وأكد أيضا، أهمية الدراسة المتأنية للظروف السياسية والاقتصادية للدول التي تقدمت بطلبات استثناء بموجب المادة ١٩.

١٦ - واختتم بيانه قائلا إنه في ضوء ما يتسم به وضع المنظمة في الوقت الراهن من حساسية لا بد من التشاور البناء والحوار الهادف إلى تسوية الخلافات لكفالة توافر السيولة اللازمة للأمم المتحدة كي تحافظ على فعاليتها. وأعرب عن استعداد وفده للسعي مع سائر الدول الأعضاء من أجل إيجاد أفضل الأساليب لتحقيق هذه الغاية.

١٧ - **السيد ودودو** (إندونيسيا): قال إن وفده يؤيد البيانين المدلى بأحدهما باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والآخر باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وقال إن مؤتمر قمة الألفية انبعثت منه إشارات واضحة إلى الحاجة إلى الإصلاح في مجال إدارة عمليات حفظ السلام وفي مجلس الأمن فضلا عن إصلاح الجوانب الإدارية والمالية في الأمم المتحدة. وأضاف أن أي جهود من هذا القبيل ستخفق إن لم تحشد لها الموارد الكافية للوفاء بأولويات المنظمة الصادر بها تكليفات. ومضى يقول إن المشكلة هي أساسا أزمة سداد مبالغ مستحقة كان لتراكمها على امتداد العقد الماضي، أثره في وصول المنظمة إلى شفا الإعسار. وذكر أن وفده يؤكد مجددا الالتزام القانوني لجميع الدول الأعضاء بتحمل نفقات الأمم المتحدة على نحو ما قسمتها الجمعية العامة. وقال إنه رغم صعوبة الحالة السائدة حاليا في إندونيسيا سددت حكومته نصيبها في الميزانية العادية بالكامل وأسهمت بحصة كبيرة في ميزانية حفظ السلام.

١٨ - وأضاف أنه لا ينبغي تقرير أنصبة على البلدان النامية بمعدل يفوق قدرتها على الدفع. ومضى يقول إن زيادة جدول أنصبة البلدان النامية بمقدار نقطة واحدة فقط هي في الواقع زيادة كبيرة يمكن أن تباري مباشرة الموارد المخصصة للاحتياجات المحلية الملحة. وقال إن التسوية القائمة على انخفاض نصيب الفرد من الدخل ما برحت لها أهميتها في التخفيف عن البلدان النامية. وأردف قائلا إنه لا بد من زيادة العتبة ومعامل التدرج عن مستواهما الراهن.

١٩ - وأعرب عن أسفه لأن لجنة الاشتراكات لم تقدم أي توصيات محددة يمكن اتخاذها أساسا لحساب الجدول القادم. وقال إنه ينبغي اتخاذ قرار في هذا الصدد بتوافق الآراء. واختتم بيانه قائلا إنه بمجرد وضع الجمعية العامة لجدول الأنصبة المقررة لا ينبغي إخضاعه للمراجعة العامة لمدة ثلاث سنوات على أقل تقدير إلا إذا بدا أن القدرة النسبية على الدفع لدى بلد ما ستطرأ عليها تغيرات جوهرية وشيكة.

٢٠ - **السيد لينغ** (بيلاروس): قال إن التغييرات التي أجريت على امتداد السنين، في جدول الأنصبة المقررة والتي ترجع في جانب كبير منها إلى أسباب سياسية نأت بالجدول عن الأساس المحدد له أصلا، ألا وهو القدرة على الدفع. وأضاف أن بلدانا كثيرة من بينها بلده لقيت في إطار منهجية إعداد الجدول معاملة غير منصفة. بيد أن بيلاروس إدراكا منها، حسبما ذكر، للحاجة إلى تهيئة بيئة مالية مستقرة للأمم المتحدة، كانت من أول الدول الأعضاء التي سددت اشتراكها عن عام ٢٠٠٠ بالكامل.

٢١ - وعرض لتوصيات لجنة الاشتراكات فقال إن القدرة على الدفع استنادا إلى الناتج القومي الإجمالي ينبغي أن تظل هي الأساس المستخدم في حساب الدخل. وأضاف أنه رغم تحبيذ وفده لفترة أساس قدرها ستة أعوام فهو على استعداد لمناقشة فترة قدرها ثلاثة أعوام. وأيد استخدام أسعار الصرف المعمول بها في السوق، في حساب الجداول مستقبلا وأقر بوجوب الإبقاء على تسوية عبء الديون.

٢٢ - وقال إن الحد الأقصى أثار تساؤلات عديدة لدى الدول الأعضاء وأنه ينبغي إيلاؤه عناية دقيقة. وأضاف أنه لا بد من الإبقاء على تسوية انخفاض نصيب الفرد من الدخل وأعرب عن استعداد وفده لاستخدام معامل تدرج متغير. بيد أنه ذكر أن الاقتراحين المتعلقين بوضع مؤشرات للديون وتقييد فرص وصول البلدان المستحق عليها متأخرات إلى نظام الشراء بالأمم المتحدة دون النظر في الأسباب التي أدت إلى تلك المتأخرات هما اقتراحان غير مقبولين. واختتم بيانه قائلا إن بيلاروس دفعت نصيبها في الميزانية العادية بالكامل وأنها ستبذل قصارى جهدها لتسديد نصيبها المقرر في عمليات حفظ السلام، كما أنها سددت لعمليات حفظ السلام المتأخرات المتراكمة عليها منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

٢٣ - **السيدة بتروسيني** (فنزويلا): أعربت عن أسفها لعدم تمكن لجنة الاشتراكات من تقديم توصيات بشأن قسمة نفقات الميزانية العادية لفترة الثلاث سنوات القادمة أو من اتخاذ موقف من التوصيات السابقة الواردة في تقريرها. وقالت إن حكومتها طلبت إلى لجنة الاشتراكات مراجعة طريقة حساب سعر الصرف المستخدم في تحويل الناتج القومي الإجمالي لفنزويلا إلى دولارات. وأضافت أن حكومتها على اقتناع بضرورة تعديل سعر الصرف المعمول به في السوق بحيث يجسد قدرة فنزويلا الحقيقية على الدفع. وأعربت عن أسفها لأن لجنة الاشتراكات لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن الحالات التي يمكن فيها اعتبار التفاوت بين معدلات التضخم وأسعار الصرف مفرطا.

٢٤ - وقالت إن الاقتراحات الواردة في التقرير من شأنها أن تخفض اشتراكات البلدان المتقدمة، ذلك أن النسب المئوية التي ستخصم من البلدان المتقدمة لا بد وأن تستوعبها البلدان النامية دون أن يكون لذلك أي صلة بنمو اقتصاداتها. ففي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ على سبيل المثال بلغ الناتج القومي الإجمالي لأمريكا اللاتينية ٥٤٦ ٥ دولار وفي الفترة ١٩٩٣-١٩٩٨ بلغ ٢٨٠ ٦ دولار. وناهز معدل النمو ١٣ في المائة؛ ومن ثم كان من المفروض توقع ألا يزيد معدل أنصبة أمريكا اللاتينية عن ١٣ في المائة. بيد أنه في معظم الاقتراحات زاد نصيب المنطقة عموما بشكل غير متناسب حتى إنه وصل في بعض الحالات إلى ما يربو على ٤٠ في

المائة. وأردفت قائلة إن تشويها من هذا القبيل أمر جائر وغير منطقي وغير مقبول. وأضافت أنها عاجزة عن فهم كيف يمكن الشرح لسكان البلدان النامية أنه يتعين على حكوماتهم دفع مبالغ أكبر للأمم المتحدة كيما يتسنى خفض ما تدفعه البلدان الصناعية والمتقدمة. والتمست إيضاحا للسبب الذي يدعو إلى زيادة نصيب فنزويلا بنسبة ٣٥ في المائة في حين أن معدل نموها الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة قيد الاستعراض كان أدنى من ٢ في المائة.

٢٥ - ومن ثم أعربت عن تأييد وفدها للاقتراح ''جيم'' الذي يعد، حسبما ذكرت، الاقتراح الوحيد الذي يعبر حقا عن التفاوتات بين دخول البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وقالت إن عتبة تقرير تسوية انخفاض نصيب الفرد من الدخل لا بد أن تتجسد فيها حقيقة أن نسبة ٢٠ في المائة من العالم تتحكم في ٨٠ في المائة من الدخل وبالتالي فإن متوسط الناتج القومي الإجمالي العالمي لا يصلح كمؤشر. وأعربت عن تأييد وفدها لاعتماد العتبة البالغة ٣٦١ ٩ دولار المستخدمة في البنك الدولي. وقالت إنه في حساب تلك العتبة روعيت قياسات مستوى رفاه البلدان مثل معدل الفقر ووفيات الرضع فضلا عن المتغيرات الاقتصادية من قبيل نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. وفيما يتعلق بالخصم قالت إن وفدها يحبذ الإبقاء عليه عند نسبة ٨٠ في المائة. كما أعربت عن تأييد وفدها لاستخدام فترة إحصائية قدرها ست سنوات وتسوية الديون والإبقاء على معدل أقصى للأنصبة المقررة على أقل البلدان نموا.

٢٦ - وقالت إن وضع حد أقصى جديد من شأنه أن يؤدي إلى تشوهات أكبر من تلك الموجودة حاليا؛ وتبعا لذلك ينبغي أن يظل الحد الأقصى عند نسبة الـ ٢٥ في المائة. وأضافت أن الاقتراحات الداعية إلى خفض الحد الأقصى إلى ٢٢ في المائة يستتبع خصما لصالح دولة واحدة من الدول الأعضاء لتتمتع بذلك بتخفيض تتراوح نسبته بين ١٧ و ٣٤ في المائة تواكبه زيادة في أنصبة الدول الأخرى. ومضت تقول إنه ينبغي، في رأي وفدها، إرجاء مسألة الحد الأقصى لحين قيام الدولة محل الذكر بتسديد دينها للمنظمة.

٢٧ - **السيد داوسا سيسبيديس** (كوبا): قال إن وفد بلده يأمل في أن تؤدي المباحثات بشأن جدول الأنصبة المقررة إلى اتفاق يخدم المصالح الحقيقية للأمم المتحدة ويعكس التزام الدول الأعضاء بعملها. ويرى وفده وجوب اتباع مبدأ القدرة على الدفع كمعيار أساسي لتحديد جدول الأنصبة المقررة. ودعا إلى أن تتضمن العناصر الأخرى للمنهجية المعايير التي حددتها الجمعية العامة في قراريها ٤٦/٢٢١ باء و ٤٣/٢٢٣ باء، وأن تتضمن تعديلات تتعلق بانخفاض مستوى دخل الفرد وعبء الدين، وأن تحدد فترة الأساس الإحصائية بـ ٦ سنوات وأن يلغى الحد الأقصى.

٢٨ - وقال إن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول، بناء على قرارات الكونغرس المثيرة للتساؤلات، تخفيض مساهمتها في الميزانية العادية من ٢٥ إلى ٢٢ في المائة. وأضاف أنه إذا ما اتبعت الأجهزة التشريعية للدول الأعضاء الـ ١٨٨ الأخرى سياسة مشابهة، فإن الأمم المتحدة ستنمحي من الوجود. فأفعال الولايات المتحدة تمثل خرقا واضحا لقرارات الجمعية العامة الكثيرة التي ترسي مبدأ القدرة على الدفع. وليس من المقبول أن تتخذ الولايات المتحدة اشتراطات مالية لتحقيق أهدافها السياسية. فسياساتها الانتقائية غير الديمقراطية والمتخذة من جانب واحد ستؤدي إلى تجريد الأمم المتحدة من خاصية عكس احتياجات الغالبية من الدول الأعضاء فيها، لا سيما البلدان النامية.

٢٩ - وقال إنه نظرا إلى الحالة الاقتصادية الصعبة التي تواجهها بلدان نامية عديدة، فإن وفد بلده يؤيد الطلبات المتعلقة بالاستثناءات المقدمة من جزر القمر وسان

تومي وبرينسيبي وطاجيكستان، بموجب المادة ١٩ من الميثاق.

٣٠ - **السيد بن مصطفى** (تونس): قال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي ألقته نيجيريا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، لكنه يرغب في إضافة بعض التعليقات. وقال إنه برغم إعادة تأكيد جميع المتحدثين لمبدأ القدرة على الدفع بوصفه المبدأ الرئيسي الذي ينبغي أن يستند إليه جدول الأنصبة المقررة، إلا أنه لا بد من التسليم بأن المبدأ يفسر بطرق شديدة الاختلاف. وأضاف أنه يتعين أن تسعى اللجنة، أثناء مداولاتها، إلى التوصل إلى تعريف للمفهوم يجمع بين الدقة الفنية والإنصاف.

٣١ - وتابع قائلا إن وفد بلده يشترك في الرأي بأن القدرة على الدفع ينبغي أن تستند إلى المؤشرات الحديثة للاقتصاد الكلي والتدفقات النقدية. ومع ذلك، يتعين إيجاد توازن بين المصاعب الموضوعية التي تواجهها بعض البلدان النامية والحاجة إلى ضمان عدم اعتماد الأمم المتحدة على مساهم رئيسي وحيد. وفيما يتعلق بالحد الأقصى للاشتراكات فإنه ينبغي أن توضع الطبيعة السياسية للمسألة في الاعتبار، وأن الحل يجب ألا يزيد العبء الواقع على البلدان النامية. وفيما يختص بالعناصر الأخرى للمنهجية، قال إن وفد بلده يرى المحافظة على فترة الست سنوات كأساس مع إدخال تعديلات تتعلق بعبء الدين وانخفاض دخل الفرد. وأضاف أن الوفد يتفق مع لجنة الاشتراكات في أن استكمال الجدول بصورة سنوية شيء غير عملي.

٣٢ - **السيد يلتشنكو** (أوكرانيا): قال إنه يتحدث أيضا نيابة عن جورجيا وأوزبكستان وأذربيجان وجمهورية مولدوفا. وقال إن قمة الألفية أعادت تأكيد الحاجة إلى جعل الأمم المتحدة تقف على قاعدة مالية مستقرة، وأنه، يؤسف، لذلك أن تفشل اللجنة الخامسة في تقديم مجموعة متفق عليها من المعايير لجدول الأنصبة المقررة إلى لجنة الاشتراكات. وقد أدى اختلاف الآراء بدلا عن ذلك إلى إعداد سيناريوهات منفصلة للجدول بلغ عددها ١٢ سيناريو. وأضاف أن من المؤسف أيضا عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تطبيق أسعار الصرف، مما أدى إلى تعذر الخروج ببيانات إحصائية عن تقديرات الناتج القومي الإجمالي.

٣٣ - وأضاف أنه يجب الاستمرار في استخدام أسعار الصرف المتعددة لتحويل العملات الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة. فبالرغم من أن أسعار الصرف المعدلة بالأسعار يمكن تطبيقها في الحالات التي تؤدي فيها أسعار الصرف المتعددة إلى حدوث تشوهات جسيمة، إلا أنه يجب أن يقتصر ذلك التدبير على حالات محددة جدا، كما يتعين أن تحدد لجنة الاشتراكات طرائق أسعار الصرف المعدلة بالأسعار.

٣٤ - وانتقل إلى العناصر الأخرى المكونة للمنهجية فقال إن اعتماد فترة الثلاث سنوات كأساس سيوفر تقديرات أحدث للناتج القومي الإجمالي. وفيما يختص بالتعديل المتعلق بمعدل دخل الفرد المنخفض، فإنه يجب أن ينظر في مختلف بارامترات التدرج على أساس الفهم بأن النقاط الناتجة ستخصص للدول فوق مستوى العتبة. وأضاف أنه يجب الإبقاء أيضا على التعديل المتعلق بعبء الدين، كما ينبغي أن تستمر استفادة أقل البلدان نموا من معدل الحد البالغ ٠,٠٠١ في المائة والحد الأقصى البالغ ٠,٠١ في المائة. غير أنه ينبغي عدم الرجوع إلى استخدام جدول الحدود.

٣٥ - وأعرب عن تأييده للتوصيات بأن تمنح استثناءات بموجب المادة ١٩ من الميثاق إلى بوروندي وجورجيا وقيرغيزستان وجمهورية مولدوفا. واستدرك فقال إن انعدام التوافق في النظر في مثل هذه الطلبات، وبصفة خاصة طلب طاجيكستان، أمر مخيب للآمال. كما دعا إلى اعتماد

التوصية التي تقضي بتحديد نصيب توفالو بنسبة ٠,٠٠١ في المائة.

٣٦ - **السيدة تان يي وان** (سنغافورة): قالت إنه ليس من السهل الإجابة على السؤال عن ماهية معدل الأنصبة المنصف. وإنه كثيرا ما يشار إلى مبدأ القدرة على الدفع، إلا أن كل وفد يملك وجهة نظر مختلفة فيما يتعلق بماهية ذلك المبدأ. وأضافت أنه بُذلت محاولات عديدة لتعريف المبدأ، إلا أن التعريف ترك مبهما عن قصد بسبب صعوبة الجمع بين الاعتبارات الفنية والواقع السياسي. وأضافت أن وفد بلدها يتفق مع لجنة الاشتراكات في أنه ليس من الإنصاف لأي بلد عضو أن يخضع لإدخال زيادات بنسبة ٥٠ في المائة أو أكثر على نصيبه المقرر من فترة إلى أخرى، وأن الوفد يؤيد تطبيق طريقة ما للتخفيف عن البلدان التي تشهد مثل هذه الزيادات.

٣٧ - وقالت إنه لا يوجد دليل حاسم على وجوب تخفيض السقف من ٢٥ إلى ٢٢ في المائة، وهو ما طلبته الولايات المتحدة الأمريكية، استنادا إلى الأسباب الاقتصادية الموضوعية. وأوضحت أن وفد بلدها يرى، كقاعدة عامة، وجوب سداد المتأخرات بالكامل وفي الوقت المحدد وبدون شروط، غير أنها لا تود أن تستبق الأحداث بإصدار حكم عما ستتمخض عنه المفاوضات، فقد استمعت باهتمام إلى تلك الوفود التي تقول إنها ستتقبل أية اقتراحات بناءة تؤدي إلى وقوف الأمم المتحدة على قاعدة مالية أقوى. وأضافت أنه يتعين أن يتسم الحل بالموضوعية وبالمقبولية لدى جميع الدول الأعضاء وألا يؤدي إلى الإضرار بالبلدان النامية.

٣٨ - **السيد فالفري** (بيرو): قال إن البلدان النامية تتابع باهتمام خاص استعراض منهجية جدول الأنصبة المقررة، فتحديد العناصر المكونة له بصورة دقيقة سيمكن من انعكاس القدرة الحقيقية للدول الأعضاء على الدفع بطريقة تتناسب مع مستويات تنميتها الاقتصادية. وأوضح أن استخدام بيانات إحصائية مستكملة ودقيقة بقدر الإمكان سيكون على جانب كبير من الأهمية، لذلك السبب.

٣٩ - وأضاف أنه في حالة أمريكا اللاتينية فإن اقتراح لجنة الاشتراكات ''ج'' هو الأكثر دقة في عكس الظروف الحقيقية في المنطقة، وهو اقتراح يؤيده وفد بلده لذلك. وقال إنه بينما يوجد بعد سياسي لمنهجية تحديد الأنصبة المقررة، إلا أنها يجب ألا تستخدم لإعطاء صورة خاطئة عن القدرة الاقتصادية والمالية الحقيقية للدول الأعضاء.

٤٠ - **السيد لوتاه** (الإمارات العربية المتحدة): قال، بعد أن أيد البيان الذي ألقاه ممثل نيجيريا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن بلده، الذي يدفع اشتراكاته في الميزانية العادية للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام بالكامل وفي الوقت المحدد، ينتابه القلق للأزمة الحالية التي تواجهها الأمم المتحدة، ولقيام المنظمة الدولية بالاقتراض من صندوق عمليات حفظ السلام من أجل تمويل النفقات العادية. وقال إنه لا يتفق مع الرأي القائل بأن منهجية جدول الأنصبة المقررة تعتبر، بشكلها الحالي، السبب الرئيسي للأزمة المالية وفقدان السيولة. وعلى العكس من ذلك لن يتحقق الأمن والاستقرار المالي ما لم تدفع جميع الدول الأعضاء وبدون استثناء اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد، وما لم تسو الدول الأعضاء متأخراتها والمبالغ المستحقة عليها بالكامل دون شرط أو مزيد من التأخير.

٤١ - وقال إن مبدأ القدرة على الدفع يعتبر حاسما في إعداد أي جدول للأنصبة المقررة لتقسيم النفقات، مثلما هو الحال بالنسبة للشفافية والتوافق في الآراء. وأضاف أنه يجب أخذ الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل من الدول في الحسبان أيضا، من حيث تأثير تلك الظروف على قدرة هذه الدول على الدفع، لا سيما في حالة البلدان النامية وأقل

البلدان نموا. وأوضح أن الإرادة السياسية تلعب دورا هاما في الوفاء بالالتزامات المالية الخاصة بتمويل الميزانية العادية للأمم المتحدة. ودعا إلى استمرار العمل دون تغيير بالنظام الحالي لتمويل عمليات حفظ السلام، والذي يركز على المسؤولية الخاصة للدول الأعضاء لمجلس الأمن.

٤٢ - **السيد كريستيان** (غانا): قال إن وفد بلده ينضم إلى مؤيدي البيان الذي ألقي نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وبينما يستبعد احتمال أن توافق جميع الدول الأعضاء على قبول أي سيناريو من سيناريوهات الجدول الـ ١٢ الملحقة بتقرير لجنة الاشتراكات (A/55/11)، فإن جميع الاقتراحات تتضمن عناصر تستحق أن تنظر اللجنة الخامسة فيها. وقال إنه يتعين ألا يتسبب إدخال أية تعديلات على الجدول الحالي للأنصبة المقررة على البلدان النامية بمعدلات تفوق قدرتها على الدفع.

٤٣ - وقال إنه يجب الإبقاء على أساس الـ ٦ سنوات الحالي للجدول، فهو قصير بما يكفي لعكس التغييرات في التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، وطويل بما يكفي لكفالة استقرار الجدول مما يمثل حلا وسطا جيدا بين اقتراحات اعتماد فترة ٣ سنوات واقتراحات اعتماد فترة ٩ سنوات كأساس. وأضاف أن غانا تقبل النتيجة التي خرجت بها لجنة الاشتراكات، والمضمنة في الفقرة ٨١ من تقريرها، بشأن استخدام أسعار الصرف المتعددة، ودعا إلى الإبقاء على التعديل المتعلق بعبء الدين بوصفه عنصرا من عناصر تحديد القدرة على الدفع، حيث أن عبء الدين يؤثر دون شك على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعديد من البلدان النامية. وأضاف أنه يجب الإبقاء على الحد الأدنى الحالي البالغ ٠,٠٠١ في المائة وكذلك على الحد الأقصى لأقل البلدان نموا والبالغ ٠,٠١ في المائة. وأردف أنه بينما قد يكون من الضروري استعراض الحد الأقصى العام للاشتراكات فإنه يتعين ألا يدخل أي تغيير على ذلك المعدل بصورة جزافية، كما يتعين ألا تعطي التغييرات صورة خاطئة لمبدأ القدرة على الدفع، ويتعين ألا تؤدي إلى زيادة معدلات الأنصبة المقررة على البلدان النامية.

٤٤ - وقال إن تضمين التعديل الخاص بمعدل دخل الفرد المنخفض في جميع الجداول الـ ١٢ المقترحة، يقف شاهدا على استمرار أهمية ذلك العنصر. ويجب الإبقاء على التدرج الحالي البالغ ٨٠ في المائة بغية كفالة أن يكون الجدول منصفا وعادلا. وأضاف أنه يتعين أن يعالج أي جدول تعتمده اللجنة الخامسة مشكلة عدم الاستمرار التي تشهدها البلدان التي تتجاوز عتبة معدل دخل الفرد المنخفض والبلدان التي تقع فوق العتبة مباشرة، وأنه يتعين أن يوفر الجدول تدابير تصحيحية لصالح البلدان المتضررة.

٤٥ - واستطرد فقال إن الأمم المتحدة في حاجة ماسة للحصول على موارد مالية كافية لتنفيذ ولايات برامجها وأنشطتها بشكل كامل، ومع ذلك فإنها لا تزال تواجه المشاكل في التدفق النقدي مما ينجم عن رفض بعض الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد. فالأزمة المالية لم تنتج عن منهجية جدول الأنصبة المقررة وهي لن تحل إلا بسداد جميع الاشتراكات بصورة كاملة وفي الوقت المحدد، بما في ذلك المتأخرات. ولاحظ أن لجنة الاشتراكات قد نظرت في اتخاذ تدابير لتشجيع الدول على السير بما يتمشى مع ذلك، وأعرب عن أمله في أن تقدم الأمانة العامة التقرير المطلوب في الفقرة ١٠ من تقرير لجنة الاشتراكات.

٤٦ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن تأييده للبيان الذي ألقاه ممثل نيجيريا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأوضح أن من شأن اشتراك بلده أن يرتفع إلى ٠,٠٨ في المائة وفقا لاقتراحات الجدول الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٥٤ دال، باستثناء الاقتراح ''جيم''، الذي يعتبر أكثر تمشيا مع القدرة على الدفع. وأعرب عن

دهشته لاستخدام معيارين مختلفين للحد الأقصى ولجدول الحدود، مما يشير إلى وجود اتجاه نحو تجاهل مبدأ القدرة على الدفع والحالة الاقتصادية للبلدان النامية معا. وأوضح أن ذلك أدى إلى خفض اشتراكات مختلف البلدان المتقدمة خلال السنوات الثلاث الماضية على حساب البلدان النامية، بما في ذلك الجمهورية العربية السورية، التي ظلت تسعى برغم ذلك إلى سداد اشتراكاتها المتزايدة.

٤٧ - وأضاف أن الأزمة المالية الحالية التي تواجهها الأمم المتحدة تعود إلى المتأخرات المستحقة، لا سيما المستحقة منها على تلك الدولة التي تعتبر المساهم الرئيسي. فما لم تسدد تلك المتأخرات فإن الحالة المالية التي تستدعي القلق ستتدهور أكثر، برغم الزيادات المدخلة على جدول الأنصبة المقررة.

٤٨ - وتابع قائلا إنه بينما يجب أن تشكل القدرة على الدفع المعيار الرئيسي في تحديد الاشتراكات التي تدفعها الدول، فإنه يتعين كذلك أن يراعى مبدأ الإنصاف. وأردف أن الاقتصاد السوري لم يشهد، منذ صدور الجدول الأخير للأنصبة المقررة، من التحسن ما يكفي لتبرير الزيادة الواردة في أي من الجداول المقترحة. فعبء الدين والظروف الخاصة الأخرى، مثل احتلال هضبة الجولان العربية السورية، يجب أن تؤخذ في الحسبان كذلك. إلا أن تلك الحالة الخاصة لم توضع في الاعتبار.

٤٩ - **السيد مواكواغو** (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إنه يتعين أن تأخذ اللجنة الخامسة في اعتبارها، أثناء مداولاتها، إعلان الألفية الذي اعتمد مؤخرا، والذي أعرب فيه قادة العالم عن اعتزامهم جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في صون السلام والأمن الدوليين، عن طريق منحها ما يلزمها من الموارد والأدوات لكي تنهض بمسؤولياتها في هذا المضمار. وقال إن جمهورية تترانيا المتحدة تتفق مع البيان الذي ألقي نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فيما يتعلق بجدولي الأنصبة المقررة للميزانية العامة ولميزانية حفظ السلام.

٥٠ - وأضاف أن وفد بلده يؤيد استخدام التعديلين المتعلقين بدخل الفرد المنخفض وبعبء الدين في تحديد القدرة على الدفع. ويجب أن تطبق تلك العناصر على أساس معايير مقبولة لدى الجميع. وأوضح أن تزايد الاتجاه نحو إصدار تعليمات معقدة إلى لجنة الاشتراكات فيما يختص بالمسائل التي يجب حلها عن طريق المباحثات السياسية بين الدول الأعضاء أدى إلى زيادة صعوبة عمل تلك اللجنة. ونتيجة لذلك، لم يكن تقرير اللجنة الحالي (A/55/11) مفيدا بصفة خاصة فيما يتعلق بعدد من عناصر منهجية جدول الأنصبة المقررة. وأعرب عن أمله في أن يحل أعضاء لجنة الاشتراكات خلافاتهم بشأن الأرقام النهائية لحصص الدول الأعضاء من الناتج القومي الإجمالي على مستوى العالم، لكي تتمكن اللجنة الخامسة من الاتفاق بشأن جدول للأنصبة المقررة للميزانية العادية.

٥١ - وقال إن الحد الأدنى الحالي المتمثل في ٠,٠٠١ في المائة يجب الإبقاء عليه، كما يتعين ألا تتجاوز أنصبة كل من البلدان النامية معدل ٠,٠١ في المائة. وقال إنه ونظرا لأن فترة الأساس ينبغي أن تكون من مضاعفات فترة جدول الأنصبة، فإن وفد بلده يؤيد اعتماد أساس الست سنوات بدون إعادة حساب سنوية. وأعرب عن ثقته في أن تواصل لجنة الاشتراكات تقديم الاستشارة الفنية إلى الجمعية العامة بشأن طلبات الاستثناء بموجب المادة ١٩ من الميثاق، ورحب بعزم اللجنة على مواصلة النظر في مسألة خطط الدفع المتعددة السنوات لسداد متأخرات الدول الأعضاء التي تواجه مصاعب لا يمكن تفاديها.

٥٢ - وطالب بأن تتوصل اللجنة الخامسة إلى اتفاق بشأن المنهجية التي ستستخدم فيما يتعلق بجدولي الأنصبة المقررة

للميزانية العادية ولعمليات حفظ السلام، وعليها أن تكفل استناد الاشتراكات المقررة إلى معايير منصفة ومبسطة لتحديد القدرة على الدفع. وأردف أنه يجب أن تسعى جميع الدول الأعضاء إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل العديدة المتعلقة بالجدولين معا، بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وقال إنه برغم أن اللجنة الخامسة ستشارك في مفاوضات متوازية بشأن الجدولين، فإنها يجب أن تمنح الأولوية للميزانية العادية. وطالب بأن تيسر الترتيبات الخاصة بتلك المفاوضات مشاركة جميع الدول الأعضاء بصورة كاملة تتسم بالشفافية.

٥٣ - **السيد ستانتشيك** (بولندا): قال إن وفد بلاده ينظر إلى المحادثات المتعلقة بجدول الأنصبة المقررة بعقل متفتح وهو مستعد لمناقشة جميع عناصر منهجيته. وأوضح أن فترة الأساس الإحصائية تعتبر عنصرا أساسيا في تلك المنهجية، ولها دور حاسم في التعبير على أفضل نحو ممكن عن القدرة على الدفع خلال سنوات الجدول. ويدرك وفد بلاده، كغيره من الوفود الكثيرة، ما لفترة الأساس الأقصر من فوائد، لكن بالنظر إلى التحذيرات التي أعربت عنها لجنة الاشتراكات من التغييرات المستمرة في فترة الأساس، فإنه لا يؤيد تقصير هذه الفترة في الوقت الراهن.

٥٤ - وكما ورد في الفقرة ٧٠ من التقرير، فأن توفر البيانات التي يمكن الاعتماد عليها ما زال يشكل كعب آخيل أو نقطة المقتل في منهجية الجدول. ويدعو الوفد لجنة الاشتراكات إلى مضاعفة جهودها بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتحسين هذا الجانب من المنهجية.

٥٥ - وأعرب عن تطلع وفد بلاده للحصول على مزيد من التفاصيل عن الفكرة الواعدة المتعلقة بإجراء استكمال سنوي للجدول باستخدام البيانات الاقتصادية الأحدث، وهي الفكرة التي اقترحها ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي، ويمكن أن تؤدي، كما يقول مؤيدوها، إلى التخلص من التقلبات المفرطة بين جدول وآخر، وقد أصبح لها ما يبررها بعد إلغاء صيغة مخطط الحدود عام ٢٠٠٠، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٢/٢١٥. وكما ذُكر في الفقرة ١٣١ من التقرير، تعتزم لجنة الاشتراكات متابعة النظر في مسألة إعادة الحساب سنويا، وهي تنتظر توجيهات الجمعية العامة في هذا الشأن.

٥٦ - وكما ورد في الفقرة ١١٦ من التقرير، فإن التسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض شكلت جزءا من منهجية الجدول منذ البداية. والمستوى الحالي مقبول ، وهو يتكون من متوسط دخل الفرد على مستوى العالم بالإضافة إلى ٨٠ في المائة من معامل التدرج. وتبقى مسألة واحدة معلقة ألا وهي كيفية تخفيف أعباء فترة الانقطاع التي يتعرض لها بلد ما وهو يعبر عتبة الدخل الفردي المنخفض بين فترتين من فترات الجدول. وفي هذا الشأن يوجه وفد بلاده الانتباه إلى المقترح ''جيم'' الوارد في قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٣٧ دال.

٥٧ - وأضاف ستانتشيك أن صيغة التخفيف من عبء الديون ظلت مطبقة للعقد الثاني على التوالي عند حساب الجداول المتتالية للأنصبة المقررة. وبرغم وجود عيوب منهجية فقد استطاعت هذه الصيغة اجتياز اختبار الزمن والجدوى فيما يتعلق بتحديد القدرة الحقيقية على الدفع. ولا ينسحب الاعتراض المتعلق بالتعداد المزدوج إلا على سداد فوائد الدين، حيث أنها تدخل بالفعل في الناتج القومي الإجمالي بينما لا يدخل سداد أصل الدين في هذا الناتج. وقد كان لصيغة التخفيف من عبء الديون دورها في تحقيق العدل والإنصاف عند تحديد أنصبة عدد كبير من البلدان ومن بينها بلده. وبرغم نجاح عمليات إعادة التفاوض وإعادة جدولة سداد ديون بلاده، كانت خدمة الدين وستظل

لسنوات كثيرة قادمة تشكل عبئا ثقيلا على قدرتها على الدفع.

٥٨ - ودعا إلى تعزيز دور لجنة الاشتراكات. فالجمعية العامة ستكون في وضع أفضل إذا حصلت إلى جانب التحليل التقني على المشورة والاستنتاجات والتوصيات التقنية. واختتم معربا عن شعور وفد بلاده بنفس القلق الذي أعرب عنه ممثل نيجيريا عندما تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين من أن لجنة الاشتراكات لم تقدم توجيهات كافية للجنة الخامسة فيما يتعلق بمنهجية الجدول.

٥٩ - **السيدة إبراهيموفا** (قيرغيزستان): أعربت عن أملها في أن تسفر المناقشات المستفيضة في اللجنة الخامسة بشأن جدول الأنصبة المقررة عن توافق في الآراء حول منهجية شفافة منصفة تعبر عن القدرات الحقيقية للدول الأعضاء على الدفع، ومن ثم ترسي قاعدة مالية راسخة للمنظمة. وأبدت تأييدها لتوصية لجنة الاشتراكات بأن توضع جداول الأنصبة المقررة في المستقبل استنادا إلى الناتج القومي الإجمالي. وينبغي تحليل فكرة تحديد فترة الأساس بأربعة أعوام يصحبها انخفاض في مدة الجدول من ثلاثة أعوام إلى عامين (A/55/11، الفقرة ١١٤) لأنها يمكن أن تشكل حلا وسطا جيدا بين اقتراحي جعل فترة الأساس ثلاثة أعوام أو ستة أعوام.

٦٠ - وأوضحت أن استخدام معلومات ترجع إلى الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٨ في حساب الجدول المقترح تسبب تشوهات، نظرا لأن الحالة الاقتصادية لأي بلد يمكن أن تتغير خلال الأعوام الخمسة نتيجة صعوبات اقتصادية أو كوارث طبيعية أو مشاكل من صنع الإنسان. لقد أدت المتغيرات الكثيرة التي طرأت على الاقتصاد العالمي منذ عام ١٩٩٣ إلى تغيير الناتج القومي الإجمالي لعدد من البلدان وزيادة الديون الخارجية لبلدان وأقاليم بأكملها. ومن ثم يتعين استخدام إحصائيات مالية أحدث في هذا الشأن. كما ينبغي تطبيق أسعار الصرف بحذر لتفادي حدوث تحريف في البيانات المتعلقة بالناتج القومي الإجمالي. وتساءلت عن سبب استخدام أسعار الصرف المعدلة بالأسعار بدلا من أسعار الصرف السائدة في السوق في بعض الحالات. ودعت إلى تحويل البيانات الاقتصادية الخاصة بقيرغيزستان وفقا لأسعار الصرف السائدة في السوق.

٦١ - واستطردت السيدة إبراهيموفا قائلة إن استخدام التسوية المتصلة بعبء الديون صحيح لكن ينبغي إيضاح معايير هذا الاستخدام حيث يتعين أن تستند هذه التسوية إلى إجمالي الدين. وأوضحت أن التسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض تعتبر عنصرا مهما للغاية يساعد في توفير أساس عادل للحساب. ويبدو أن الدول الأعضاء متفقة على إبقاء الحد الأدنى عند ٠,٠٠١ في المائة والحد الأقصى لأقل البلدان نموا عند ٠,٠١ في المائة. غير أن تخفيض الحد الأقصى الإجمالي للاشتراكات سيؤدي إلى زيادة أعباء قيرغيزستان المالية. فبرغم أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فيها لم يصل إلى ١/١٢ من المتوسط العالمي في عام ١٩٩٨، فإن من المطلوب رفع اشتراكها.

٦٢ - ومضت قائلة إن قيرغيزستان، باعتبارها من البلدان التي انطبقت عليها أحكام المادة ١٩ خلال الدورتين الثالثة والخمسين والرابعة والخمسين، مقتنعة بأن بلدا ما لا يمكن أن يفقد من حق التصويت عن عمد عن طريق حجب اشتراكاته. لقد سددت قيرغيزستان برغم الصعوبات الاقتصادية والديون الداخلية والمشاكل الأمنية المتأخرات المستحقة عليها من اشتراكاتها في الميزانية العادية واتخذت خطوات حاسمة نحو تخفيف متأخراتها في عمليات حفظ السلام. وقد سددت الحد الأدنى المطلوب لتجنب تطبيق المادة ١٩ عليها. وفي عام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ دفعت اشتراكا يزيد على مليون دولار للأمم المتحدة، وأعربت عن أملها في

أن تعيد اللجنة الخامسة ولجنة الاشتراكات النظر بعناية في حالات جميع الدول التي تنطبق عليها المادة ١٩، إذ لا شك أنها كلها تقريبا تعكس آثار التشوهات في معدلات الأنصبة وفي القدرة على الدفع. وشددت على أن وفاء الدول الأعضاء كافة بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة هو الشرط المسبق الأساسي للاستقرار المالي للمنظمة ولقيامها بمهامها على نحو طبيعي، واستدركت فأضافت أن معدلات الأنصبة العادلة مسألة ضرورية أيضا لتحقيق هذه الغاية.

٦٣ - ودعت إلى استمرار الممارسات الراهنة في حالة عدم توفر توافق في الآراء على منهجية جديدة لجدول الأنصبة المقررة. واختتمت مطالبة بأن تتسم مداولات اللجنة الخامسة بالشفافية فيما يتعلق بالحصول على المعلومات والحسابات المستخدمة لوضع الجدول.

٦٤ - **السيد الأطرش** (الجماهيرية العربية الليبية): أيد البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وأعرب عن أسفه لأن لجنة الاشتراكات لم تقدم توصيات محددة يمكن أن تساعد على التوصل إلى توافق في الآراء. وذكّر بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدفع اشتراكات تصل إلى ٣٩ في المائة قبل اتخاذ قرار عام ١٩٧٤ الذي حدد الحد الأقصى للأنصبة بـ ٢٥ في المائة والحد الأدنى بـ ٥,٥ في المائة من الميزانية العادية. وأضاف أن مبدأ القدرة على الدفع الذي أكد عليه القرار طُبق للأسف بشكل مجحف، كما أن المنهجية الإحصائية التي اتبعت كانت مليئة بالاستثناءات. وتأكيدا لكلامه، استعان بإحصاءات وردت في وثائق للأمم المتحدة صدرت في منتصف الثمانينات تتعلق بالاشتراكات التي دفعتها دول مختلفة من الدول الأعضاء وتعقد مقارنات بين الاشتراكات ودخل الفرد والناتج القومي الإجمالي. وتقدم تلك الإحصاءات دليلا وافرا على التشوهات في المنهجية المستخدمة: فهي تثبت أن الدول الأكثر ثراء ذات القدرة الأكبر على الدفع تدفع اشتراكات بنسب مئوية أقل من أقل البلدان نموا من حيث الناتج القومي الإجمالي. ودعا إلى إيجاد أسلوب أفضل لبلوغ الهدف الذي يرمي إليه مبدأ القدرة على الدفع، تحقيقا للعدالة بالنسبة لبلدان العالم الثالث.

٦٥ - وفي معرض تأكيده على الهوة الشاسعة بين الشمال والجنوب، استعان السيد الأطرش بمزيد من الإحصاءات التي تبين أن الشمال يقطنه ٢٠ في المائة فقط من سكان العالم لكنه يسيطر على ٨٠ في المائة من تجارة العالم ويستهلك ٨٠ في المائة من موارد الأرض. علاوة على ذلك، يتجاوز متوسط دخل الفرد في البلدان العشرين الأكثر ثراء ٣٧ مرة مثيله في البلدان العشرين الأقل نموا، كما أن حوالي نصف سكان العالم يعيشون على أقل من دولارين يوميا للفرد.

٦٦ - وأضاف أن هناك عناصر أخرى يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تحديد اشتراكات الدول الأعضاء في نفقات الأمم المتحدة. فمن المعروف للجميع أن دولة بعينها تفرض عقوبات وتدابير تأديبية أخرى يمكن أن تعرقل تقدم بلدان العالم الثالث وازدهارها. وهي تدابير تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ونظرا للضرر الذي تلحقه مثل هذه التدابير بالعلاقات الدولية وبإرساء نظام اقتصادي دولي يقوم على العدل والإنصاف، يجب معارضة هذه التدابير القسرية، الأحادية الجانب. ففرض عقوبات اقتصادية لا يؤثر فقط على القدرات التنموية للبلدان المستهدفة وإنما أيضا على السكان المدنيين. فقد أثرت العقوبات التي فرضت على ليبيا، على سبيل المثال، على كل فرد في هذا البلد وسببت خسائر تتجاوز ٣٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٦٧ - **السيد أوتش بوريث** (كمبوديا): ذكّر بأن إعلان الألفية أكد مجددا تصميم الدول الأعضاء على تزويد المنظمة بالموارد الكافية وعلى تعزيز شفافية عمليات صنع القرار.

ويتعين تحليل جداول الأنصبة المقررة بالنسبة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام في سياق إصلاح الأمم المتحدة. ومع ذلك، ستصبح هذه المناقشات عديمة الجدوى ما لم يعالج السبب الأساسي وراء تدهور الحالة المالية للمنظمة: ألا وهو الإحجام المستمر لدى دول متقدمة النمو معينة عن دفع اشتراكاتها المقررة وفقا لجداول الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام بالكامل، وفي الوقت المحدد ودون شروط. فهذه مسؤولية أخلاقية إلى جانب كونها مسؤولية قانونية.

٦٨ - وأكد أن مبدأ القدرة على الدفع هو المعيار الأساسي في جداول الأنصبة المقررة. ودعا إلى الإبقاء على التسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض كجزء لا يتجزأ من منهجية الجدول، وإلى الحفاظ على المعدل الأدنى وهو ٠,٠٠١ في المائة والمعدل الأعلى لأقل البلدان نموا وهو ٠,٠١ في المائة.

٦٩ - واستطرد قائلا إن جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام يجب أن يبحث بالاقتران مع جدول الميزانية العادية، ما دام الاثنان مرتبطين بإصلاح الأمم المتحدة. لقد تطورت عمليات حفظ السلام بشكل ملحوظ ويجب أن يتناسب تمويل الدول الأعضاء لها مع هذا التطور. ويجب أن يعكس جدول الأنصبة في عمليات حفظ السلام، كما هو الحال في جدول الأنصبة في الميزانية العادية، الحالة الاقتصادية الراهنة للدول الأعضاء بصورة واقعية. فعندما أُقرت الترتيبات الحالية لتمويل عمليات حفظ السلام في عام ١٩٧٣وُضعت كمبوديا في المجموعة جيم. لكن كمبوديا أصبحت نتيجة للحرب الأهلية التي استمرت ثلاثة عقود وللأزمة الاقتصادية، واحدة من أقل البلدان نموا، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي ٣٠٠ دولار سنويا. وهو دخل يقل عن مثيله في بعض بلدان المجموعة دال. ومع أن كمبوديا حريصة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة، فهي لا تستطيع تجاهل حقيقة ظروفها الاقتصادية الصعبة. لذا فهي تطلب إلى اللجنة الخامسة ولجنة الاشتراكات النظر في نقلها من المجموعة جيم إلى المجموعة دال في جدول قسمة تكاليف عمليات حفظ السلام.

٧٠ - **السيد تشالوفسكي** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): أشار إلى وجوب تعزيز أهمية المنظمة وفعاليتها، وإلى وجوب عملها على نحو ديمقراطي. فقد عملت المنظمة منذ نشأتها في الأساس وفقا لمعطيات السياق السياسي الدولي. وخلال فترة المواجهة، سعت القوى العظمى إلى السيطرة على الأمم المتحدة تحقيقا لأهدافها السياسية. لكن الوضع تغير تماما منذ عام ١٩٩٠، والآن ترى معظم الدول الأعضاء أن المنظمة ضرورية لتحقيق الأمن والتنمية على المستويين الوطني والدولي، لذا يتعين على هذه الدول أن تكون مستعدة لتمويل أنشطة المنظمة الدولية.

٧١ - وأضاف إن وفد بلاده لاحظ البيانات التي تسجل مواقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومجموعة الـ ٧٧ والصين وغيرها من كبار المساهمين. ومما له أهمية أنها كلها بيانات تؤكد الحاجة إلى إيجاد سبل لتسوية الخلافات بين البلدان أو مجموعات البلدان المختلفة. واستطرد يقول إن وفد بلاده مقتنع بإمكانية التوصل إلى توافق في الآراء مع نهاية الجزء الرئيسي من الدورة الحالية. وإن المسائل الفنية يجب أن تتعامل معها أجهزة الخبرة المتخصصة، كي تتفرغ الوفود للتركيز على بناء إرادة سياسية بغية الوصول إلى توافق في الآراء.

٧٢ - ومضى يقول إن المناقشات التي أجريت في هذا الشأن لم تبحث مدى كفاءة الترتيب الراهن المتعلق بالهيئات الأساسية والهيئات الفرعية المتعددة التابعة لها. ولم تبحث هذه المناقشات على وجه الخصوص إن كان عمل هذه الهيئات يعكس رغبات معظم الدول الأعضاء ومصالحها، أم أنه يجب التفكير في ترتيب آخر أقل تكلفة وأكثر ديمقراطية

وأكثر ملاءمة وفعالية وخاصة من وجهة نظر الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم. ودعا إلى التفكير في ترتيبات أكثر اقتصادية وخاصة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن للجنة أن تتفق على ترتيب جديد تصبح بموجبه معظم الهيئات الفرعية التابعة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي زائدة عن الحاجة ويتأكد به الدور المركزي للجمعية العامة بوصفها هيئة المناقشة والتمثيل وصنع القرار الرئيسية للمنظمة. وهذا من شأنه أن يخفض بشدة حجم الميزانية ويسهل التوزيع العادل لنفقات المنظمة، ويمكن أن توجه المبالغ الموفرة إلى برامج التنمية وبعثات حفظ السلام. ودعا في الختام إلى أن يعكس أي ترتيب جديد يتعلق لقسمة نفقات المنظمة، صورة دقيقة للقدرة الراهنة لكل بلد عضو على الدفع، وأن يمكّن المنظمة من أداء عملها بدون صعوبات مالية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.